



**2012 TOKYO  
ANNUAL MEETINGS**

**INTERNATIONAL MONETARY FUND  
WORLD BANK GROUP**

Governor's Statement No. 7 (A)

October 12, 2012

Statement by the Hon. **YOUSEF HUSSAIN KAMAL**,  
Governor of the Fund and the Bank for **QATAR**,  
on Behalf of the Arab Governors



## الكلمة الموحدة للبلدان العربية الأعضاء

يلقيها

معالي يوسف حسين كمال

وزير الاقتصاد والمالية في دولة قطر

نيابة عن المحافظين العرب

### في الاجتماعات السنوية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعام 2012

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

1 - إنه ليشرفني أن أتحدث أمام هذا الجمع الكريم باسم زملائي في العالم العربي - هذه المنطقة التي تتألف من 22 بلدا والتي حظيت باهتمام عالمي بالغ في الآونة الأخيرة.

2 - وقبل أن أبدأ، أود الترحيب بالدكتور كيم، الرئيس الجديد لمجموعة البنك الدولي، وأتمنى له، أنا وزملائي، كل التوفيق في مهمته الجديدة ونحن نتطلع إلى التعاون الوثيق معه ومع فريقه في السنوات القادمة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

3 - واجهت البلدان العربية في العقود القليلة الماضية تحديات جسيمة، وحققت نجاحات كبيرة في تحسين أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الكثير من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة - من التعليم والرعاية الصحية اللذين أصبحا في متناول الجميع تقريبا، بالإضافة إلى التقدم الكبير في الحد من الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين وإتاحة الفرص الاقتصادية للجميع.

4 - كما أن البلدان العربية المصدرة للنفط تساهم بدور في سوق النفط العالمية على المستوى النظامي. فهي تضمن كفاية المعروض النفطي وتساعد على استقرار سوق النفط العالمية على نحو تستفيد منه كل من البلدان المستهلكة والمنتجة. ويقدم عدد من البلدان العربية مساهمة مهمة في الاقتصادات الإقليمية والعالمية من خلال تحويلات العاملين، وهي مصدر مهم للدخل بالنسبة لكثير من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. وبالإضافة إلى هذا، يستمر الدور الذي تؤديه عدد من البلدان العربية بتقديم مساعدات كبيرة على المستوى الإقليمي والدولي، سواء على أساس ثنائي أو من خلال المنظمات الدولية.

5 - غير أننا نعلم تمام العلم أن أماننا عمل مكثف لمواجهة التحديات الراهنة في المنطقة وتحقيق أهدافنا المحددة: من تعميق إصلاحات السياسة الاقتصادية والاجتماعية إلى توثيق التكامل والتعاون، ومن تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز الأمن في مجالات الغذاء والطاقة والمياه. كذلك إصلاح نظم التعليم بما يلبي الإحتياجات المستقبلية ويساعد على توفير فرص العمل المناسبة لاسيما لمواطني بلداننا من الشباب من الجنسين. كل ذلك بالإضافة إلى مواجهة تحديات التغير المناخي.

6 - وفي نفس الوقت، لا نزال على ثقة من أن شعوبنا ستجرح في مواجهة التحديات والارتفاع إلى مستوى هذه المهمة. وكما ثبت مجددا من التطورات التاريخية التي حدثت في العالم العربي مؤخرا، إن هذه المنطقة تتسم بالديناميكية وتواصل التحول والإصلاح بنفسها من الداخل. ورغم تركيز التحول الجاري في المنطقة على أولويات الشعوب ومطالبها، نجد أن المنطقة مفتوحة على العالم أجمع وتسعى إلى المساهمة في رخائه واستقراره والتعلم من تجاربه. وفي الوقت الراهن، تمر بعض بلداننا بمرحلة انتقالية كما تواجه تحديات إعادة بناء المؤسسات، وإعادة تحديد الأولويات، ودفع عجلة التنمية.

7 - أننا نحتاج في الوقت الراهن إلى مساعدة شركائنا في مختلف أنحاء العالم. وإذ تساعد مؤسسة بريتون وودز بلداننا الأعضاء على المضي في هذا الاتجاه، ينبغي لهما العمل حسب منهج "السيناريو غير المعتاد" والاستعداد الدائم لبذل جهد إضافي بمجرد أن يظهر ما يقتضي ذلك من قبل صندوق النقد الدولي مع إيداء المرونة في الشروط التي يضعها الصندوق للدول العربية مقابل حصولهم على الدعم المالي.

8 - أن تقوم مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تنهضان بدور مهم في تشجيع وتعميق جهود الإصلاح في المنطقة العربية من خلال المشورة بشأن السياسة الاقتصادية، والدعم المالي عند الحاجة، والمساعدة الفنية في الوقت المناسب. وينبغي أن تواصل مؤسسة بريتون وودز تقديم المشورة الموجهة بدقة وتقديم العون لنا في اختيار أفضل السياسات لمعالجة التحديات المتعلقة بالاقتصاد الكلي وتنمية القطاع الخاص وتوفير الوظائف للقوى العاملة. ومن ثم ينبغي أن تعمل المؤسسات أيضا على تقوية عملهما التحليلي في المجالات المهمة للمنطقة، وأبرزها تحدي البطالة المرتفعة بين الشباب. أما المجالات الأخرى التي قد تتطلب المشورة عند الطلب بما يتناسب مع ظروف كل بلد معني فهي كفاءة توجيه الدعم إلى مستحقيه وإيجاد آليات أفضل لدقة توجيهه. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون البرامج المدعومة من الصندوق وكذلك التمويل المقدم من البنك الدولي قائمة على فهم واضح لقيود الاقتصاد السياسي التي تواجه البلدان المعنية، كما ينبغي أن تُبدي مراعاة كافية للأولويات المحلية. ومن المهم أن نتيح مؤسسة بريتون وودز مستويات كافية من الموارد لدعم هدف استعادة الثقة والمساهمة في تعبئة وتقديم ما يلزم من دعم دولي حيوي في الوقت الراهن الذي بلغت فيه الإحتياجات وتأثيرها الممكن أعلى المستويات.

السيد الرئيس، السيدات والسادة

9 - نود أنا وزملائي التأكيد على أهمية تعميق التعاون وتوسيع نطاقه بين الحكومات والمؤسسات في منطقتنا من ناحية وبين الصندوق ومجموعة البنك الدولي من ناحية أخرى، وذلك بشأن الأولويات والتحديات التي تواجه المنطقة وأفضل الطرق للتصدي لها في الوقت المناسب. وفي هذا الخصوص، هناك ثلاث قضايا أساسية نود التأكيد عليها:

10 - **القضية الأولى هي إصلاح نظام الحصص والحوكمة.** حيث تمثل المراجعة المستمرة لصيغ الحصص جانبا مهما من جوانب إصلاح الحوكمة لدى الصندوق، لضمان انتهائها إلى تمثيل عادل ومتكافئ لجميع البلدان الأعضاء، مع مراعاة الأدوار المتعددة التي تؤديها الحصص. وهناك قصور يشوب الصيغة الحالية من عدة أوجه، وهو نتاج مواءمات ربما كانت مبررة من منظور برامجاتي ولكنها تفتقر إلى الإنصاف. وينبغي الاحتفاظ بإجمالي الناتج المحلي في هذه الصيغة، وإن كان يتعين إعطاؤه وزنا أقل أو تخفيف تأثيره من خلال عامل التقليل الملائم، للمساعدة في خفض تركيز القوة التصويتية. وينبغي الاحتفاظ بالاحتياطي كعنصر في هذه الصيغة أيضا، مع تحسين مقياسي "الانفتاح" و"مدى التغيير" لتجنب التحيزات غير المقصودة. وينبغي إعطاء وزن للمساعدات السابقة والحالية التي تساهم بها البلدان لصالح الاقتصاد العالمي والتنمية الدولية، وكذلك للمساهمات المالية في موارد الصندوق من البلدان الأعضاء المستعدة لتقديمها، شريطة ألا تكون على حساب غيرها من البلدان النامية وبلدان الأسواق الصاعدة.

11 - لقد شعرنا بخيبة أمل عندما أسفرت إصلاحات نظام الحصص لعامي 2008 و2010 عن تحويل نسبة من الحصص إلى ما يشار إليه بمجموعة "بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية"، على حساب بلدان أخرى من مجموعة البلدان النامية والأسواق الصاعدة بصفة أساسية، مع تحمل الاقتصادات المتقدمة خسارة محدودة في أنصبة حصصها. وينبغي تجنب مثل تلك النتيجة في عملية الإصلاح الحالية إذا كان الهدف منها هو تعزيز شرعية الصندوق في نظر جميع الأعضاء. وينبغي اتباع مبادئ مماثلة في المراجعة التالية لحصص المساهمين في البنك الدولي.

12 - ولا بد من النظر أيضا في بعض الجوانب الأخرى في نظام حوكمة الصندوق، بما في ذلك قواعد التصويت. فاستحداث نظام للتصويت بالأغلبية المزدوجة وخفض المستوى الحدي البالغ 85% للأغلبية الخاصة سيكون بمثابة إصلاح كبير لنظام الحوكمة من شأنه تعزيز أصوات المساهمين بحصص أصغر وزيادة تمثيلهم.

13 - **والقضية الثانية هي المعرفة العالمية.** فالاستفادة من المعرفة أمر بالغ الأهمية في مساعدة الاقتصادات على النمو، وإنشاء الوظائف والفرص، وفوق كل هذا مكافحة الفقر. ويجب ألا تقتصر المعرفة العالمية المتاحة في مؤسستي بريتون وودز على المنتجات التحليلية وحدها - سواء المتضمنة في برامج الإقراض، أو برامج المساعدة الفنية بمقابل، أو الخدمات الاستشارية. ولا بد أيضا من إتاحة هذه المعرفة بشكل فوري باللغة العربية على أوسع نطاق ممكن، وأن يتم إعدادها بالتعاون مع صناعات السياسات ومستودعات الفكر والدوائر الأكاديمية في البلدان المعنية.

14 - إننا نسعى للتعلم من تجارب مجتمعنا العالمي، ونطلب من الصندوق والبنك الدولي تلبية هذه الاحتياجات باستخدام قدرتهما على الحشد حتى يتسنى إرساء هذه الروابط. فبإمكان المؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يمكن أن تكون عوامل تمكين فورية عندما تصبح شريكة للمؤسسات الإقليمية وتتحول من النماذج المركزية الخطية بقيادة الخبراء إلى مناهج تعاونية مفتوحة شبكية تربط بين الخبرات المختلفة. ويتعين على مؤسستي بريتون وودز إقامة منابر للمعرفة، عن طريق الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة ومن خلال العلاقات التفاعلية المباشرة التقليدية، سواء بين بلدان الجنوب والجنوب أو بلدان الجنوب والشمال. وينبغي أن يعمل على تطبيق هذه المعرفة في أنشطتهما الإنمائية والاستشارية ومساعدة بلداننا على القيام بذلك أيضا.

15 - أما القضية الثالثة فهي تنمية القطاع الخاص. فنحن نعتبر القطاع الخاص أهم قاطرة للنمو في المستقبل وهو مفتاح تحقيق الإمكانات التي تتمتع بها المنطقة في توفير فرص العمل بشكل قوي ومستمر، والابتكار التكنولوجي، والتكامل الاقتصادي الإقليمي، وكلها متطلبات عاجلة. وقد أدت التطورات الأخيرة في المنطقة إلى إيجاد الزخم والحوافز وبيئة السياسات الحافزة التي تؤدي جميعا إلى توسيع نطاق النمو ودعم استثمارات القطاع الخاص الموجهة لزيادة فرص العمل. وفي هذا الصدد، نحث مجموعة البنك الدولي على تعزيز اللامركزية فيما يتعلق بالخبراء والأنشطة في منطقتنا، حتى يقترب أكثر من عملائه المستهدفين.

16 - ونشجع أيضا "مؤسسة التمويل الدولية" على توسيع نطاق البلدان المستهدفة في مبادرة "التعليم من أجل التوظيف" (E4E). وفي هذا الصدد، يمكن لمؤسسة التمويل الدولية أن تستثمر في التعليم المؤهل للعمل، والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وفي حوكمة الشركات، بالإضافة إلى الاستثمارات التقليدية في مجال الأعمال الزراعية، ومشروعات البنية التحتية، والقطاع المالي وقطاع الصناعة التحويلية. ونأمل أن نشهد المزيد من الاستثمارات المالية والمشاركات الفنية من جانب "مؤسسة التمويل الدولية" و"الوكالة الدولية لضمان الاستثمار" لتشجيع القطاع الخاص في منطقتنا، عن طريق الاستثمارات المباشرة في أسهم رأس المال، والضمانات، والقروض، والخدمات الاستشارية، خاصة في مشروعات البنية التحتية الإقليمية الضخمة وفي البرامج والمبادرات عبر الحدود.

17 - وإلى جانب هذه القضايا الأوسع نطاقا، نود تسليط الضوء على بعض القضايا المهمة الأخرى:

- أولا، يمثل الدعم المقدم من مؤسستي بريتون وودز إلى السلطة الفلسطينية عاملا حيويا في تشجيع المجتمع الدولي على مواصلة دعمه السخي للشعب الفلسطيني في مواجهة التحديات العسبية التي يواجهها يوميا. ونحث مجموعة البنك الدولي على التوسع في برامجها ودعمها المالي لمساعدة السلطة الفلسطينية في بناء اقتصاد قادر على الاستمرار.
- ثانيا، نرحب بالجهود التي تبذلها منطقة اليورو في التعامل مع أزمة مديونيتها، لكننا لا نزال نشعر بالقلق من

تأثيرها على آفاق الاقتصاد العالمي الضعيفة بالفعل. وندعو مؤسستي بريتون وودز إلى توخي المراقبة الدقيقة للتداعيات السلبية التي قد تنشأ عن أزمة منطقة اليورو وتؤثر على آفاق الاقتصاد في منطقتنا.

- ثالثاً، نؤيد دور الصندوق وجهود البنك الدولي مؤخراً في مجال التمويل الإسلامي. فالبنك مؤهل لقيادة الحوار العالمي بشأن هذه الصناعة التي تشهد توسعاً سريعاً، وتوفير معلومات يمكن الاستثمار بها في إجراءاته، والانتقال بهذه الصناعة إلى المستوى التالي في عملية التطوير، ونأمل أن يعمل البنك حديثاً على دعم تطبيق التمويل الإسلامي في بلداننا وغيرها من أنحاء العالم.
- رابعاً، مما نراه مشجعاً أن البنك الدولي وقع مؤخراً "مذكرة تفاهم" مع منظمات عربية إقليمية، مثل "جامعة الدول العربية". ونحث البنك الدولي على تعميق التعاون مع المؤسسات المالية الإقليمية في المجالات ذات الأولوية مثل "التنمية البشرية" و"تمويل مشروعات البنية التحتية" و"تنمية القطاع الخاص" و"الدمج المالي" و"التنمية القابلة للاستمرار". وفي هذا السياق، سيكون توثيق التعاون في مجال "تغير المناخ" أمراً جديراً بالترحيب، خاصة والعالم يستعد للاجتماع في قطر في الشهر القادم لحضور "المؤتمر الثامن عشر للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي".
- خامساً، نحن نعتبر التنوع في الموارد البشرية جزءاً لا يتجزأ من مصداقية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مع البلدان العربية الأعضاء وغيرها من البلدان غير الممثلة بالنسبة الكافية. ونقدر الإجراءات المحمودة التي اتخذتها مؤسستا بريتون وودز لزيادة تمثيل المواطنين العرب على مستوى المديرين وإطلاق مبادرة في البنك الدولي تعتمد مساراً سريعاً لتوظيف المزيد من العرب. غير أن تمثيل المواطنين العرب في المؤسستين لا يزال أقل كثيراً مما ينبغي. ومن ثم، نحث الإدارة العليا في المؤسستين على تكثيف جهودها لزيادة توظيف مواطني بلداننا العربية ودعم تدرجهم وترقيتهم الوظيفي في جميع المستويات المهنية.
- سادساً، الإشارة إلى ضرورة استعادة السودان من مبادرة "الهييك" لإعفاء الديون أسوة ببقية الدول المتقلبة بالديون، حيث قام السودان باستفاء كافة الشروط الفنية للاستفادة من هذه المبادرة.

**السيد الرئيس، السيدات والسادة،**

تمضي البلدان العربية قدماً برؤية إيجابية وإدراك تام لطبيعة التحديات الإنمائية التي تواجه منطقتنا، وكذلك الحاجة إلى بذل جهود جماعية لإيجاد حلول لهذه التحديات المشتركة. ونأمل أن تظل مؤسستا بريتون وودز من أهم شركائنا في التنمية ونحن نشق طريقنا في هذا المنعطف الحاسم.